العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي

أ. نجية خليفة احمد

يهدف البحث إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية (السرية أو التهريب)، وقد أصبحت من المشكلات المعقدة نظرا لما سببته من آثار تتابعية، وتراكمية على مختلف الأطراف، وقد أصبحت اليوم تتم عبر قوارب البحر، ويبحر عليها الرجال، والأطفال والنساء، حيث تستوي عندهم الموت والحياة.

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تشغل بلدان العالم، وعلى مختلف الأصعدة السياسية، والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، وتبذل الدول المصدرة، والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين جهوداً مضنية في التسابق، والتعاون الأمني، ومراقبة الحدود، لكن رغم ذلك فإن هذه الظاهرة أصبحت تتسع عبر المكان، والزمان لتبقى هذه الإجراءات محدودة، وغير كافية للحد من الهجرة غير الشرعية.

المقدمة:

ظهرت مشكلة الهجرة منذ العصور القديمة وكانت بداياتها عندما هاجر الرسول الكريم محمد- صلى الله عليه وسلم- من مكة إلى المدنية وأيضا عندما هاجر الأغريق والرومان الي شمال أفريقيا وذلك بحثا عن مواطن العيش واستمرت الهجرة حتى وقتنا هذا، وكانت قائمة على الترحال والانتقال بحثا عن الرزق والطعام والمسكن ومع مرور الزمن استقر الإنسان في مواطن جديدة وقد ساعد هذا الاستقرار على بناء الحضارات والمجتمعات.

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماما عن الهجرة العادية، حيث تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في التوجيه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة بفتح الحدود وتسهيل حركة رؤوس الأموال ورفع القيود على السلع وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية، وهذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في زيادة الهجرة نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل للمهاجرين الأمر الذي أدى إلى دول غربية تسعى بكل طاقتها لإنهاء هذه المشكلة، والسعي لتوقف المهاجرين إلى شواطئها باليات أقل ما توصف بها إنها متجاهلة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالمهاجرين إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرص عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، وأصبحت ظاهرة الهجرة الغير الشرعية أو السرية الأكثر إثاره للقلق مما يترتب عليها العديدة من المشاكل ومنها تهديد الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي وخلق أوضاع ماساوية كما ظهرت في الآونة الأخيرة مشكلة ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب الذي أصبح يهدد المجتمع الدولي بأكمله من خلال عبور الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون على لقمة عيشهم في الدول الغربية لتنفيذ أجندات خاصية بهم من خلال التفجيرات التي تحدث من وقت إلي أخر، وذلك بسبب الفوضى التي حدثت في بعض الدول العربية وغياب أمن و رقابة الحدود والمنافذ وظهور عصابات التهريب البشري من ذوي الخيرة والتجربة، الذين سبق لهم أن عملوا لدى مؤسسات متخصصة في الهجرة والجنسية والسفر والسياحة والنقل البري والبحري ويقع المهاجرون غير الشرعيين الذين يعبرون منطقة البحر الأبيض المتوسط ضحايا الاتجار البشري وبعضهم من النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال وإساءة المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان ومن جانب آخر يمثل هؤلاء المهاجرون قوة عاملة رخيصة تعزز تنافسية قطاعات اقتصادية بأكملها في كثير من دول العالم.

وأصبحت ليبيا كغيرها من الدول التي كانت ولا زالت تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة بحكم موقعها الاستراتيجي الذي جعلها الحد الفاصل بين أفريقيا وأروبا وتتميز بطول سواحلها وتحيط بالدول المجاورة التي تعيش تحت خط الفقر نتيجة تدني الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانتشار الحروب والنزاعات والتصحر والجفاف على الرغم من امتلاكها للثروات الطبيعة، حيث دخل هؤلاء المهاجرين بطريقة غير شرعية تجاوزت مدة الإقامة التي حدها القانون أو عن طريق التسلل عبر الحدود والمنافذ دون وثائق رسمية كجوزات السفر أو تأشيرة الخ ، وأصبحت هذه الظاهرة تهدد المجتمع الليبي بأكمله حيث تحولت إلى قطاع نشط ومنظم تنظيما عاليا

وارتبطت بالجريمة وما يتعلق بها كتجارة المخدرات وتزوير الوثائق وتهريب البشر دون المستندات القانونية والإرهابيين.

وقد تضمن هذا البحث ثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول مقدمة البحث وتحديد مشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف وتساؤلات البحث ومفاهيم ومصطلحات البحث كما تناول الفصل الثاني مبحثين هما المبحث الأول ويشمل النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية والمبحث الثاني الدارسات السابقة وتضمن الفصل الثالث على ثلاث مباحث حيث شمل المبحث الأول نبذة تاريخية عن الهجرة ومراحلها وأنواعها المشروعة وغير المشروعة وأسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها على المجتمع والعوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية وآثارها الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وآثارها والمبحث الثاني تناول العوامل المساعدة للهجرة غير الشرعية وأشكالها وأثارها الصحية وطرق التصدي لها والانتهاكات الشائعة للهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها والنتائج السلبية والإيجابية للهجرة غير الشرعية وأثارها المتجددة على الفرد والمجتمع ومكافحتها وإيجاد الحلول لها كما تناول المبحث الثالث الهجرة غير الشرعية في ليبيا وآثارها على المجتمع الليبي وأسباب انتشار الهجرة بين الشباب ودور القوانين والتشريعات الليبية في الحد من ظاهرة الهجرة والإجراءات القانونية التي اتخذتها ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والنتائج والتوصيات وخاتمة البحث والمراجع العلمية.

مشكلة البحث:

تعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع الليبي واستقراره نتيجة التدفق المستمر للمهاجرين من الدول المجاورة، وغيرهما من التهديدات الأمنية، وصعوبة السيطرة على المنافذ الحدودية، ونقص الإمكانيات، والغياب شبه الكامل للمنظمات الدولية، والمجتمع الدولي، الأمر الذي جعلها ظاهرة تهدد الوطن، وتترك آثارا اجتماعية واقتصادية ولفهم هذه مشكلة وحجمها، وآثارها على المجتمع الليبي قمت بوضع التساؤلات التالية.

تساؤلات البحث:

تتمثل تساؤلات البحث العلمي في النقاط التالية:

1_ ما هي الأسباب الدافعة إلى الهجرة الغير الشرعية؟

2_ ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى الهجرة الغير الشرعية؟

3_ ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الهجرة الغير الشرعية؟

4_ ما هي المصادر التي يعتمد عليها المهاجر في الحصول على المعلومات الخاصة بالهجرة غير الشرعية؟

5. ما هي الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية: -

أولا: الأهمية المجتمعية، وتتمثل في النقاط التالية:

1. مواكبة التطورات التي تحصل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتأثيراتها على المجتمع.
2. الإلمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها إحدى الظواهر التي تهدد مستقبل المجتمع الليبي.

ثانيا: الأهمية العلمية، وتشمل ما يلي:

1. محاولة الكشف عن العوامل المسببة للظاهرة.
2. التواصل والتنسيق مع الدول المصدره للهجرة غير الشرعية، وكذلك المنظمات الدولية، والإقليمية المعنية للوصول إلى حلول مشتركة، وتعاون جاد.

أهداف البحث:

1_ التعرف على الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية.

2_ التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للهجرة غير الشرعية.

3_ رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.

4_ التعرف على مصادر المعلومات التي إعتمد عليها المهاجرون عن أماكن العبور، ووسائله.

5. التعرف على الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

1-تعريف الهجرة لغة هي: كلمة مأخوذة من الفعل هجر، ويعني ترك الشيء أو الخروج من أرض لأخرى، حيث مارسها الأبناء منذ قديم الزمان، وقد حث عليها الإسلام، وظهر ذلك في هجرة الرسول الكريم محمد- صلى الله عليه وسلم- من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، وكلمة هاجر تعني إنتقال الأفراد من موطن إلى موطن آخر بقصد الإقامة.

تعرف الهجرة إصطلاحا: بأنها نشاط بشري طبيعي حيث ينتقلون بشكل دائم من مكان إلى مكان آخر ومن الممكن أن تكون الهجرة بين المناطق داخل البلد الواحد، والناس تهاجر لعدة أسباب منها الأكثر شيوعا هو الرغبة في عيش حياة أفضل؛ وقد تنبع من الإحساس بالمغامرة، والرغبة خارج مكان الولادة؛ وغالبا ما يكون للمهاجرين نفس الدوافع التي يتمتعون بها، وهي ظاهرة جغرافية تعبر عن نقل السكان شكلا من مكان لأخر، وذلك بهدف تغيير الإستقرار الإعتيادي للفرد، وهي جزء من الحركة العامة للسكان. **(يوسف،2012، ص20)**

2-الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية: بأنها قيام الإنسان بعبور الحدود الدولية دون جواز سفر أو وثائق سفر أو غير مستوفي الشروط لدخول البلاد. إلا أن هذا المصطلح يرتبط أكثر بحالات تهريب المهاجرين بطريقة غير قانونية. **(الحوات، 2007، ص78)**

تعرف الهجرة غير الشرعية إجرائيا: بأنها حركة الأفراد والجماعات البشرية الوافدة من خارج حدود الدول دون إجراءات قانونية أو دخلوا بإجراءات قانونية تتجاوز مدة الإقامة أي إنتقال الفرد خارج حدود دولته بطريقة غير قانونية.

ويعرف القانون الليبي الهجرة غير الشرعية: بأنها دخول البلاد والخروج منها دون إذن من الجهات المخصصة ودون تأشيرات صحيحة صادرة عن الجهات الأمنية المسؤولة. **(قانون رقم 6، لسنة 1987)**

3-الهجرة الدولية:

تشير الهجرة الدولية إلى التحرك البشري عبر الحدود، والذي ينجم عنه تغير في بلد الإقامة المعتاد. **(تقرير التنمية، 2015، ص 15)**

تعريف الهجرة الدولية إجرائيا: هي الهجرة القانونية عبور الحدود الدولية للبقاء في الدول المضيفة بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل.

4-المهاجرغير الشرعي: هناك عدة تعاريف من أهمها مايلي:

1-هو الشخص الذي يدخل حدود دولة ما دون وثائق قانونية، وبدون موافقة هذه الدولة على دخوله. (الاصفر،2014، ص10)

2- هو الشخص الذي قام او يقوم او سيقوم بنشاط مدفوع الاجرمن أجل الدخول في دولة أخري وهو ليس من مواطنيها.

(المنظمة الدولية للهجرة 2006، ص23)

تعريف المهاجرغير الشرعي إجرائيا: هو الشخص المهاجر الذي يقوم بعمل ما مقابل مبلغ مادي.

5-الحراقة

تعريف الحراقة (بتشديد الراء ونطق القاف جيما): هي كلمة تعني الهجرة السرية، وتعود الحراقة إلى أن الحراق يحرق أوراق هويته التي تربطه ببلده الأصلي بل يحرق ماضيه كله راغبا في إقامة وضع جديد.

فيعرف "الحراقة " على أنها: كلمة مشتقة من فعل "حرق،" وتعني "الحر "ق "و المحارق "وهذا يعني العبور بصفة غير شرعية لحاجز، طابور ما لأشخاص أمام دكان، إدارة، مصلحة الجمارك، قنصلية.... إلخ، من أجل الوصول إلى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد مثل عبور البحرالأبيض المتوسط، من أجل الوصول الي الطرف الآخر من الحدود، كمهاجرين غير شرعيين في انتظار تسوية وضعيتهم حتى يتسنى لهم أن يعيشوا بسلام، وحتى يكونوا مثل باقي المهاجرين الشرعيين.

تعرف الحراقة إجرائيا: هي لغة شباب متداولة في الشارع العربي على سبيل المثال ليبيا، والجزائر.

6- النزوح: هو حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود البلد، ويتم النزوح رغما عن الدولة، وعن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد لتلك الجماعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع الفرد إلى النزوح، ومغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر، واللأجئ غير النازح مع تساويهما، وتشابههما في السياق والدوافع، ويبدو أن الفرق الجوهري هو أن النازح لا يعبرالحدود الدولية.

7- تهريب البشر: نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها، ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات التعداد السكاني المتزايد وذات معادلات الفقر المرتفعة.

ويعني تهريب البشر: تدبير الدخول لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، وليس من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية.

وتقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الأقتصادية، والحروب والكوارث في المجتمعات الفقيرة، وبعض الدول النامية.

8-المهاجرون: هم الأشخاص الذين يتركون بلداتهم الأصلية لأسباب اقتصادية لا علاقة لها بتعريف اللاجئ لتحقيق تحسينات مادية في سبل عيشهم.

تعريف المهاجرون إجرائيا: هم أولئك الأشخاص اللذين يهاجرون من بلدانهم لتحسين أوضاعهم المعيشية، ويقيمون بشكل مستمر في دول الأخرى.

9-عوامل الطرد: هي تلك العوامل التي تعمل على طرد الأفراد من مقر إقامتهم بحثا عن عمل أفضل في أماكن أخرى، وتتمثل عوامل الطرد في الحروب، والإضطهاد الديني والعرقي، وقد تكون الصراعات السياسية من بين هذه الأسباب.

10-عوامل الجذب: هي تلك العوامل التي تعمل على جذب المهاجرين من أماكن أخرى لأسباب اقتصادية كالعلاقات والروابط الإجتماعية المتينة. **(الغرياني، 2012، ص _30_31)**

11-الدافع: هو طاقة معينة أو نشاط معين سواء أكان حركيا أو فكريا أو تحليليا أو إنفعاليا أو فسيولوجيا لتحقيق هدف معين، وهو إشباع الحاجات.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: النظريات المفسرة للهجرة غير شرعية:

تمهيد:

سنحاول في هذا المبحث التطرق للنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها، حيث سنتطرق أولا إلى النظريات النفسية والسيكولوجية، ومن ثم نظريات الشق الاجتماعي والاقتصادي والأمني كما نتطرق أيضا إلى النظريات الأمنية المعاصرة، والتي أولت إهتماما كبيرا بتفسير هذه الظاهرة مركزين على مفهوم الأمن المجتمعي.

أولا: النظريات السيكولوجية والنفسية منها مايلي:

1-نظرية الحاجات الإنسانية:

وتركز هذه النظرية على الأتي:

1_ الإنسان كائن يشعر بالإحتياج لأشياء معينة، فالحاجات غير المشبعة لذاته تسبب له التوتروالقلق حيث يبأ بالبحث عن إشباع هذه الحاجات، وبالتالي فالحاجة غير المشبعة توثر على السلوك وعند إشباعها لا تؤثر عليه.

2_ تتدرج الحاجات في هرم يبدأ بالحاجات الأساسية الأولية اللازمة لحياة الانسان وذلك بتدرج سلم الحاجات الإنسانية الذي يعكس مدى أهمية هذه الحاجات.

3_ يتقدم الفرد في إشباعه حاجاته بدءا بالحاجات الأساسية الأولية (الحاجات الفسيولوجية) ثم يصعد السلم إلى الحاجة إلى الأمان ثم الي الحاجات الإجتماعية ثم الي حاجات التقديروأخيراً حاجات تحقيق الذات.

4_ ان الحاجات غير المشبعة لمدة طويلة أو التي يعاني الفرد من صعوبة في إشباعها قد تؤدي إلى إحباط وتوتر حاد فيسبب آلاما نفسية، والعديد من الوسائل الدفاعية التي تمثل ردود أفعال يحاول الفرد من خلالها أن يحمي نفسه من هذا الإحباط، وهكذا يلجأ الفرد في كثير من الأحيان إلى التمرد على المعايير الاجتماعية، والقوانين الدولية فيفكر في الهجرة بغية تحقيق إشباع حاجاته المختلفة، إذا لم ينجح في الهجرة بالطرق القانونية.

5 ـــ الحاجات الفسيولوجية: تتمثل في الجوع والعطش وتجنب الألم، والجنس إلى غير ذلك من الحاجات التي تخدم البقاء البيولوجي بشكل مباشر.

6 ـــ حاجات الأمان وتشمل الإحساس بالأمن والثبات، والنظام والحماية، والإعتماد على مصدر مشبع للحاجات، ويرجع بعض المفكرين أن البحث عن الأمان المفقود في البلدان الأصلية أحد الدوافع التي تجعل الفرد يفكر في الهجرة، ولو بطريقة غير شرعية كما أن ضغط مثل هذه الحاجات يمكن أن يبدا في شكل مخاوف، مثل الخوف من المجهول ،ومن الغموض، و الفوضى، والخوف من فقدان التحكم في الظروف المحيطة، و يرى البعض أن هناك ميلا عاما إلى المبالغة في تقدير هذه الحاجات، وأن النسبة الفطنة قادرة على تجاوز هذا المستوى من الحاجات والدوافع.

7- حاجات الحب والانتماء: تشمل مجموعة من الحاجات ذات التوجه الاجتماعي، مثل الحاجة إلى علاقة حميمة مع شخص آخر، والحاجة إلى أن يكون الإنسان عضوا في جماعة منظمة، والحاجة إلى بيئة أو إطار اجتماعي يحس فيه الإنسان بالألفة مثل العائلة أو الحي والنشاطات الاجتماعية المختلفة كما يشمل أيضا مايلي:

ا_ المستوى الأدنى أو مستوى الحب الناشئ عن النقص، وفيه يبحث الإنسان عن صحبه أو علاقة تخلصه من التوتر الشخصي، وتساهم في إشباع حاجاته الأساسية الأخرى مثل الراحة والأمان، والجنس.

ب_ المستوى الأعلى أو مستوى الكينونة، وفيه يقيم الإنسان علاقة خاصة مع شخص آخر كشخص مستقل يحبه لذاته، دون رغبة في إستعماله، أو تغييره لصالح احتياجاته هو.

ج- حاجات التقدير: هذا النوع من الحاجات كما يراه البعض له جانبان هما:

1_ جانب متعلق باحترام النفس، أو الإحساس الداخلي بالقيمة الذاتية.

2_ جانب أخر متعلق بالحاجة إلى اكتساب الإحترام والتقدير من الخارج، ويشمل الحاجة إلى إكتساب إحترام الآخرين والسمعة الحسنة والنجاح والوضع الإجتماعي المرموق والشهرة والمجد، ويرى أنه بتطور السن ونضج الشخص يصبح الجانب الأول أكثر قيمة وأهمية للإنسان من الجانب الثاني.

د- حاجات تحقيق الذات.

تحت عنوان تحقيق الذات يصف ما سلو مجموعة من الحاجات، أو الدوافع العليا التي لا يصل إليها الإنسان إلا بعد تحقيق إشباع كافي لما يسبقها من الحاجات الأدنى، وتحقيق الذات هنا يشير إلى حاجة الإنسان إلى إستخدام كل قدراته، ومواهبه، وتحقيق كل إمكانياته الكامنة، وتنميتها إلى أقصى حد يمكن أن تصل إليه، وهذا يعتبرتحقيق للذات لذا يجب أن يفهم في حدود الحاجة إلى تحقيق أقصى قدرة أو مهاره، أو نجاح بالمعنى الشخصي المحدود، وإنما هو يشمل تحقيق حاجة الذات إلى السعي نحو قيم وغايات أعلى مثل الكشف عن الحقيقة، وخلق الجمال، وتحقيق النظام، وتأكيد العدل مثل هذه القيم، والغايات تمثل في رأي ما سلو حاجات أو دوافع أصيلة، وكامنة في الإنسان بشكل طبيعي، مثلها في ذلك مثل الحاجات الأدنى إلى الطعام، والأمان والحب والتقدير، وهي جزء لا يتجزأ من الإمكانيات الكامنة في الشخصية الإنسانية، والتي تلح من أجل أن تتحقق لكي يصل الإنسان إلى مرتبة تحقيق ذاته، والوفاء بكل دوافعها أو حاجاتها، و بعد تحقيق الذات يتبقى نوعان من الحاجات أو الدوافع هما الحاجات المعرفية والحاجات الجمالية، ورغم تأكيد ما سلو على وجود وأهمية هذين النوعين ضمن نسق الحاجات الإنسانية إلا أنه فيما يبدو لم يحدد لهما موضعا واضحا في نظامه المتصاعد.

2-النظرية الاقتصادية:

حاولت هذه النظرية تفسير الهجرة غير شرعية بمختلف أصنافها الشرعية، وغير شرعية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل كعامل مسبب للهجرة، واعتبار الهجرة كعامل ميسر للحياة الاقتصادية مقارنة بما هي عليه في البلدان الأصل، ونذكر على سبيل المثال الفرق بين قيمة العملات فتجد أن الفارق مثلا بين اليورو والدينار الليبي كبير جدا لذلك نجد الشباب يحاول الهجرة بكل الطرق الممكنة من أجل الاستفادة من فارق سعر الصرف بين الدينار واليورو.

3- نظرية التبعية:

العالم مكون من دول المركز والمحيط، وأن الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية هي عامل أساسي في فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة الكفاءات، على اعتبار أن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين، كما يرى أن علاقة دول المحيط بدول المركز هي علاقات إمبريالية حيث تمتص دول المركز ثروات المحيط، وتستغلها وتهيمن عليها، وهذا المفهوم موجود داخل الأمم كذلك، وليس في العلاقات الدولية، فالعنف البنيوي الذي تحدثه أبنية مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد بتحقيق ذاته بما يسمى التوزيع غير العادل للثروات، أما بسبب مؤسسات بنيوية أو المركزية الاثنية أو الطبقية القومية مما يجعل الأفراد يهاجرون بطرق مختلفة شرعية كانت أو غير شرعية.

4-النظرية الأمنية النقدية:

يعتبر النقاش الأساسي لهذه النظرية هو أن الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن التي تتألف من أمن الدولة المهتمة بالسيادة، وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، وأشهر منظري هذه النظرية هما باري بوزان، وأول وايفر فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات.

وبناء على هذه التحولات، في سلسلة من المنشورات طور باري بوزان، وأول وايفر نظريتين لمفهموم وإعادة مهنة الأمن والظواهر المتصلة التي كانت نتاجا جماعيا، ومباشرا للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان، وهو ما يعرف بـ "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة

على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر سنة 1995 حول التأسيس التدريجي للأمن الذي أصبح يعرف ب: "النظرية الأمنة"

ثانيا: الدراسات السابقة

تمهيد:

يتواصل هذا البحث منهجيا، ومعرفيا وتراكميا مع العديد من البحوث والدارسات السابقة ذات العلاقة ومن الأهمية في أي دراسة عرض ومعرفة نتائجها، وذلك للاستفادة منها في تحديد مناهج البحث المطلوبة، وسنتناول بعض الدارسات التي تناولت ظاهرة الهجرة غير شرعية للوقوف على نتائجها.

1-دراسة على الحوات (الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي_أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، طرابلس ليبيا الجامعة المغاربية (2007) هدفت الدارسة إلى ما يلي:

1- تحديد مختلف البدائل للتصدي للهجرة غير الشرعية باعتبارها تشمل عدة قضايا كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- اقتراح بعض الحلول للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي.

وأشارت نتائج الدارسة إلى مايلي:

1. يمثل واقع الهجرة غير الشرعية بلدان المغرب العربي، وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا خاصة بعد أن طبقت بلدان أوروبا التشريعات الخاصة بالدخول اليها.

2. وضع خطة اجتماعية واقتصادية للتنمية تشارك فيها بلدان ضفتي المتوسط، والبلدان الأفريقية عبر الصحراء الكبرى، بهدف رفع مستوى المعيشة، وإيجاد فرص عمل.

3. ضرورة وجود إرادة سياسية لتفهم المشكلة في إطارها الشامل.

4. تبدأ النزاعات، وأشكال التحيز الثقافي والاجتماعي التي تعوق التواصل الإنساني، والتفاهم والتسامح والحوار والتعاون لبناء مجتمع.

2_دراسة محمد فوزي (الهجرة السرية أصبحت على الرغم من مخاطرها حلما لقطاع واسع من الشباب بحيث تعكس الصعوبات التي يعيشها الاقتصاد التونسي، وترسم صورة لنقمة المهاجرين) تونس (دراسة سسيولوجيا تبحث في أبعاد الهجرة السرية وتصوير معاناة أصحابها) تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب ظاهرة الهجرة السرية أو ما يطلق عليها باللهجة التونسية "الحرقان" لتطورها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ومرت بمراحل وتحولات عديدة حتى صارت تمثل خطورة غير مسبوقة.

وأكد الباحث بأن هذه الظاهرة ستتواصل بكثافة لأسباب متواصلة، ومرتبطة بالتحولات والصعوبات التي يعيشها المجتمع التونسي.

وتأتي أهمية هذه الدراسة بسبب حادثة غرق (14) تونسيا قرب السواحل الإيطالية التي أثارت ردود فعل الساحتين السياسية والفكرية التونسية، وأجمعت على خطورة تطور هذه الظاهرة التي أصبحت تأكل أقوى رأسمال للبلد ألا وهو شبابها التي يمثل أكثر من 5 % من مجمل السكان.

استندت هذه الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي، واعتمد الباحث في دراسته على وصف الظاهرة والمعايشة الميدانية، والوقوف على الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية للشباب (الحارقين) وقام بوصف كمي للهجرة السرية التي لها خصوصيتها، وأثرها في الهجرة القانونية.

كما اعتمد الباحث على تقنية تتبع التراث الشفوي من خلال أغاني (الحارقين) وأناشيدهم خلال عملية الخروج عبر البحر إلى البلد المستقبل لهم ، والدراسة أجريت في سنة 1993 حيث اختار الباحث عينة من الشباب (الحارقين)(المهاجرين بطريقة غير قانونية) المكونة من (300) شخص، وبدأ بمعايشتهم والاستماع إلى قصص حياتهم قبل وبعد الهجرة كما سجلت الدراسة نسبة كبيرة من (الحارقين) الأطفال أقل من 18سنة من العمر يمثلون (خمس العينة) التي اعتمدها الباحث علما أن الشريحة العمرية الغالبة على الشباب المعنيين بالهجرة السرية تتراوح بين (20-35) عاما مع تسجيل حالات ما بعد الأربعين في السنتين الأخيرتين.

أما نتائج هذه الدراسة فكانت كالآتي:

1- غلبة العنصر القروي (الريفي) على عناصر الهجرة السرية.

2-أن البلد المقصود بالهجرة قد تحول منذ عام 1981 من فرنسا إلى إيطاليا، آسيا ثم كندا وألمانيا وأمريكا.

3-المستوى التعليمي الذي ميزه الهجرة السرية منذ بداية الستينيات لغاية1970 فهي المرحلة الأولى شمل التعليم الابتدائي، ثم بدأ المستوى يرتفع إلى

المرحلة الثانية وهو التعليم الثانوي، ومنذ السنتين الأخيرتين قبل هذه الدراسة تم الكشف عن أعداد متزايدة من أصحاب الشهادات الأخري بين المهاجرين.

3- دراسة أكرم محمد أسود "العوامل المؤثرة في الهجرة الدولية في إقليم كردستان" الهدف من هذه الدراسة هو تشخيص العوامل الدافعة للهجرة في إقليم كردستان العراق، وتحديد الأهمية النسبية لتأثير كل عامل للتعرف على العوامل الأكثر تأثيرا في الهجرة لكي يسهل على المختصين وضع الحلول المناسبة لمعالجة مشاكل الهجرة، والتي تنسجم مع واقع الإقليم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتعظيم المنافع السياسية والاقتصادية للهجرة، وتحفيز المهاجرين على الزيادة في إسهاماتهم في عملية التنمية الاقتصادية ووضع الباحث فرضية مفادها إن سبب الهجرة في كردستان العراق يرجع بالدرجة الأولى إلى العوامل الاقتصادية، وان العوامل الأخرى بما فيها العوامل السياسية والاجتماعية لها تأثير ضئيل، ولا سيما بعد التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمرحلة ما بعد انتفاضة عام 1991م.

اعتمد الباحث "التحليل الاقتصادي الوصفي المقارن" منهجا أما وسائل جمع المعلومات كانت "استمارة استبيان" وزعها الباحث على عينتين من المهاجرين في نقطة "إبراهيم الخليل" الحدودية الواقعة في فضاء "زاخو" في محافظة دهوك خلال شهري حزيران وتموز من العام (2000م) حيث شملت العينة الأولى المهاجرين الجدد المتوجهين إلى الخارج، والعينة الثانية كانت تشمل المهاجرين المقيمين في الخارج والقادمين لزيارة كردستان، وقد حصل الباحث على (ألف) استمارة صحيحة اعتمدها في دراسته.

قسمت هذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتضمن العوامل المؤثرة في الهجرة الدولية في كردستان العراق والمبحث الثاني: يتضمن أسباب الهجرة الدولية في إقليم كردستان العراق.

ففي المبحث الأول أكد الباحث بأن العوامل المؤثرة في الهجرة الدولية عديدة، وتتميز في كثير من الأحيان بالتداخل والترابط، ولم تحدث الهجرة بسبب عامل واحد بل تحدث نتيجة لوجود عدد من العوامل مع وجود علاقات متبادلة ومتلازمة بينهما، ولكنه أعطى أهمية كبيرة للعامل الاقتصادي في تحديد حجم الهجرة واتجاهاتها كون قرار الهجرة حسب رأي الباحث يستند إلى اعتبارات اقتصادية على أساس حساب الكلفة العائدة من هذه العملية، وحدد الباحث أحد عشر عاملا مسببا للهجرة الدولية في كردستان العراق، ومن أهمها مايلي:

المجموعة الأولى: هي العوامل الاقتصادية، وتشمل "البطالة، وتحسين مستوى المعاش، والحصول على دخل أعلى.

المجموعة الثانية: هي العوامل السياسية، وتشتمل كلا من الاستقرار السياسي سواء في كردستان العراق أوفي بلدان الإستقبال.

المجموعة الثالثة: هي العوامل الاجتماعية، وتشمل القيود الاجتماعية، والبحث عن الترفيه في حين توزعت العوامل المتبقية بين تأمين المستقبل، ورفع مستوى التحصيل العلمي، وجمع الشمل، والأسباب الصحية.

أما نتائج هذه الدراسة كانت كالآتي:

1-الأسباب الرئيسية للهجرة هي عوامل اقتصادية، وبلغ عددهم 86 % من حجم العينة.

2- العوامل الاجتماعية، والمتمثلة بالبحث عن الترفيه فقد كانت الأهمية النسبية لها 3.4 % من المجموع.

3-" أما جمع الشمل "فهو من العوامل الاجتماعية المهمة، وتعني" هجرة الفرد للالتحاق بالآخر في بلدان المهجرو تربطه علاقة قرابة) حيث أن معظم المهاجرين لهذا السبب في عينه البحث من النساء (الإناث) اللواتي يرغبن في الالتحاق بأزواجهن، وقد بلغت الأهمية النسبية لهذا العامل 11.8 % من حجم العينة.

4- أما الأهمية النسبية لتأمين مستقبل العائلة كانت 3 %.

5- الأسباب الصحية فقد كانت الأهمية النسبية لها 3.4 %، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى زيادة إهتمام المسؤولين بالعناية الصحية، ولا سيما بعد تطبيق قرار الأمم المتحدة.

الفصل الثالث:

المبحث الأول: نبذه تاريخية عن الهجرة، مراحل الهجرة، الهجرة وأنواعها، الهجرة المشروعة وغير المشروعة، أسباب الهجرة غير الشرعية، آثار الهجرة على المجتمع،العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، والأثار الاجتماعية، العوامل الاقتصادية للهجر غير الشرعية،الأثار الاقتصادية.

المبحث الثاني:العوامل المساعدة للجهرة غير الشرعية،أشكال الهجرة غير الشرعية، الأثار الصحية طرق التصدي للهجرة غير الشرعية، الإنتهاكات الشائعة للهجرة غير الشرعية،الآثار المتربية على الهجرة غير الشرعية، النتائج السلبية للهجرة غير الشرعية، والنتائج الإيجابية للهجرة غير الشرعية،أثار الهجرة المتجددة على الفرد والمجتمع،مكافحة الهجرة غير الشرعية، بعض الحلول للهجرة غير الشرعية.

المبحث. الثالث: الهجرة غير الشرعية في ليبيا، آثارها على المجتمع الليبي، دور القوانين والتشريعات الليبية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الإجراءات القانونية التي أتخذتها ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية، النتائج، التوصيات، خاتمة البحث.

نبذه تاريخية عن الهجرة:

بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كلا من فرنسا، وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها، وقد خرجوا من الحرب فاقدين لقوتهم البشرية، ولم تعد لديهم السواعد اللازمة لبناء مستقبلهم الواعد، لذلك هم بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع ولم تظهر الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا فجاءة بل مرت بعدة مراحل منها مايلي:

مراحل الهجرة غير الشرعية أو السرية:

بداية هذه المرحلة في 1992م، ويذكر الحوات هذه الاتفاقية التي تنص على حرية الإنتقال للأشخاص داخل أوروبا، وإغلاقها في وجه المهاجرين القادمين من أفريقيا، ومناطق أخرى. (الحوات، 2007، ص57) وتتمثل هذه المراحل في الأتي:

أ- مرحلة تشديد القوانين أمام دخول وخروج الأجانب، والتشديد خصوصا في الإقامة، وتقيد حرية الانتقال وسط أوروبا في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية، وتتم هذه المرحلة من خلال الاتي:

1. طرد المقيمين دون أوراق الحقوق الاجتماعية.
2. مراقبة الحدود الخارجية لبلدان المهاجرين الأصلية.
3. إتفاقيات بين الدول المستقبلة، والدول المصدرة للحد من ظاهرة العبور غير القانوني.
4. أصبح المهاجرون يلجئون إلي شبكات المهربين لتساعدهم على الإنتقال من بلد إلى آخر.
5. إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي برزت منذ نهاية التسعينيات قد بدأت تشكل تهديدا خطيرا على دول المصدر، وعلى دول العبور، وعلى دول الإستقبال بشكل يؤثروينعكس على سياسات هذه الدول نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور، ودول المصدر، ولذلك ظهرت في هذه المرحلة تشديد القوانين.

الهجرة وأنواعها:

تعرف الهجرة بأنها إنتقال الإنسان من الناحية الجغرافية من المكان الذي يعيش فيه إلى مكان آخر، مهما كان طول المسافة المقطوعة للهجرة أو السبب وراءها، ويقصد بذلك الإنتقال هو تغيير موضع إقامة الإنسان بشكل دائم، وتعتبر جميع الحركات السكانية داخل نطاق مفهوم الهجرة ما عدا هجرة البدو، والسبب وراء ذلك أن البدو لا يكون الهدف من إنتقالهم تغيير مكان الإقامة فقط بل للبحث عن الماء والغذاء.

وهناك أنواع مختلفة من الهجرة فهناك الهجرة المؤقتة التي تتم في فترة زمنية معينة ثم يعود الإنسان لمكان سكنه الأصلي، ويظهر هذا النوع بشكل جلي في هجرة العمالة للبلدان الأخرى، وأيضا هجرة قسرية وفيها يتم إجبار الفرد على الهجرة نتيجة حروب أو نزاعات مسلحة أو بسبب الكوارث الطبيعة أو الاقتصادية كما قد تجبر السلطات الأفراد أو الجماعات على الهجرة لأسباب عديدة.

أما النوع الثاني فهو الهجرة الداخلية التي تتم من خلال التنقل ما بين المحافظات التابعة لبلد ما، ويحدث هذا النوع من الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن حيث ظهر هذا النوع في الفترة الثانية من القرن العشرين، وقد ظهرت الهجرة الداخلية في الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي سابقا، والهجرة الخارجية، وهي الخروج من الحدود السياسية لأحد البلدان، والعيش في البلد الآخر بشكل دائم، وقد يكون الإنتقال في هذا النوع ما بين الدول التابعة لنفس القارة أو الي البلدان في قارة أخرى، وقد ظهر هذا النوع في عدد من المناطق مثل بلغاريا، وإيطاليا، واليونان.

الهجرة الخارجية، وتعني انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى من أجل الحصول على فرص عمل، وبالتالي تكون الأسباب إقتصادية، أو هروب من الظلم والتهميش، وتكون الأسباب سياسية أو من أجل

البحث عن ظروف حياة أفضل، وتكون الأسباب اجتماعية.

وهناك تصنيفات عديدة بالوضع القانوني للهجرة تتمثل في الأتي:

1-هجرة دائمة وتتمثل في عملية الانتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى، وما يصاحبه من تغير كامل لحياة المهاجرين.

2-هجرة مؤقتة وتتمثل في انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، ويطلق عليها اسم المهاجرين العائدين، وتصنف الهجرة إلى فردية وجماعية ويمكن التوضيح كالاتي:

أ-هجرة فردية وهي تلك الهجرة التي تتم بشكل فردي حيث يقوم بها أفراد لأسباب مختلفة.

ب-هجرة جماعية وهذه الهجرة تحصل بشكل جماعي حيث تقوم الجماعات بكاملها بالهجرة لأسباب مختلفة كالهروب من الحروب والكوارث الطبيعية.

ج- هجرة مشروعة وهي ذلك النوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، وتتم بجوازات سفر، ووثائق معتمدة من قبل الدولة.

د-هجرة غير مشروعة وهي الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية حيث يقوم المهاجر بدخول دولة ما دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية. **(الكوت، 2007، ص23)**

الهجرة المشروعة وغير المشروعة:

1-الهجرة المشروعة توصف الهجرة بكونها مشروعة وفقا لمعطيات وإجراءات الدولة، واشتراطات الإقامة فيها واستيفاء هذه الاشتراطات فالهجرة الشرعية مكفولة من منظمات ودول، وهي على استعداد مسبق بالالتزام بخدمة المهاجرين، والوقوف على إحتياجاتهم.

2-الهجرة غير المشروعة هي الدخول إلى دولة بطريقة غير قانونية أو البقاء في بلد ما بطريقة غير قانونية أو الدخول بشكل قانوني وعدم الخروج ضمن المدة المحددة القانونية المسموح بها للبقاء في هذه الدولة، إن الهجرة غير شرعية هي قضية تحتاج إلى تقييم كل من البلد المقصود للهجرة، والبلد المصدركل واحد على حده.

وتعني أيضا الهجرة خارج المعايير التنظيمية للدولة المرسلة أو دولة العبور أو الدولة المستقبلة للمهاجرين، ومن وجهة نظر الدولة المستقبلة، فإنها تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير قانونية في البلاد، أما من وجهة نظر الدولة المرسلة فهي تنطوي على مخالفة اللوائح والقوانين في حالات مثل قيام الشخص بعبورالحدود الدولية دون جواز سفر صالح أو وثائق سفرموزوه أو غير مستوفي الشروط الإدارية لمغادرة البلاد إلا أن المصطلح يرتبط أكثر بحالات تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية قانونية. **(الأصفر، 2010، ص23)**

أسباب الهجرة غير الشرعية:

تظهر أسباب الهجرة غير الشرعية بالنظر إلى عاملين هما الجذب والطرد في المناطق فمن عوامل الطرد والجذب التي تؤدي إلى الهجرة غير المشروعة ما يأتي:

1- الأسباب الاقتصادية: إذ تعتبر الأوضاع الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تسبب الهجرة غير الشرعية، حيث تتمثل تلك الأوضاع في قلة فرص العمل، وتدني المستوى الاقتصادي من انخفاض الأجور وتدني المستوى المعيشي داخل البلدان المصدرة للمهاجرين، وهذا الأمر يتسبب في بحث الشباب عن فرص العمل في البلدان الأخرى، وكان ذلك عن طريق اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

2- الأسباب السياسية: حيث يساعد تراجع وتدني الأوضاع السياسية في عدد من البلدان إلى ظهور الهجرة غير الشرعية بين أفرادها، ويظهر ذلك التدني والتراجع بعدة أشكال منها، انعدام الاستقرار في تلك البلدان، وعدم السير على سياسات تختص بالإصلاحات أو برسم خطط من أجل تنمية البلاد، بالإضافة إلى عدم وجود الثقة الكافية بين الشعب وبين النظام السياسي في البلاد، بسبب الفساد وعدم قيام السلطات بمهامها سواء كانت السلطة التنفيذية، أو القضائية، أو التشريعية.

3- الأسباب الدينية: إذ تظهر الأسباب الدينية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في الاضطهاد الديني أو من أجل البحث عن بيئة آمنة للقيام بنشر المذاهب الدينية.

4- الأسباب الاجتماعية: وتتمثل الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في عدم وجود ترابط أسري، وعدم وجود توافق بين العادات والتقاليد، أو وجود ضعف في الروابط الاجتماعية، ويمكن أن يكون السبب وراء الهجرة غير الشرعية هو وجود تفرقة ما بين فئات المجتمع أو بين الطوائف التابعة لها، وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد.

هنالك العديد من الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ترك أوطانهم، ومسقط رأسهم، والهجرة إلى بلدان أخرى، وفيما يلي أكثر أسباب الهجرة شيوعا: **(يوسف،2012، ص54)**

1-الهروب من مناطق النزاع لطالما كان البحث عن الأمن والأمان أحد أهم أسباب الهجرة عبر الزمان. حيث يضطر الكثير من السكان في مناطق النزاعات والحروب إلى الهروب والهجرة إلى الخارج بحثا عن حياة أكثر أمنا، كما هو الحال في عدد من دول الشرق الأوسط.

2-العوامل البيئية تلعب التغيرات المناخية دورا هاما في الهجرة إذ تدفع الكوارث الطبيعية المختلفة من أعاصير وزلازل وبراكين أو التسونامي إلى ترك مواطنهم الأصلية والهجرة إلى أماكن أخرى بحثا عن بيئات أكثر أمانا. (الهجرة إلى نيوزيلندا الدليل الشامل للعيش والعمل في نيوزيلندا)

3-الفقر تمثل الفروقات الكبيرة في الرواتب، وظروف العمل بين الدول المختلفة أحد الأسباب المهمة للهجرة حيث تقدم العديد من الدول المتقدمة مميزات وحوافز جذابة تثير اهتمام المهاجرين من الدول الأقل تطورا إضافة إلى ذلك قد يهاجر الكثير من الأفراد هربا بسبب البطالة المرتفعة، وقلة فرص العمل المتاحة في أوطانهم. **(الذويبي، 2013، ص22)**

4- البحث عن مستوى معيشي أفضل، ولا يقتصر ذلك على الجانب المادي فقط حيث يهاجر الكثير بحثا عن مستوى معيشي أفضل من الناحية البيئية والصحية. (الهجرة إلى بريطانيا الدليل الشامل للعيش والعمل في المملكة المتحدة).

5- الاحتياجات الشخصية يؤمن ويشعر البعض بأنهم ينتمون إلى دول أخرى غير أوطانهم التي ولدوا فيها فبعض الأقليات الدينية أو العرقية قد تتعرض إلى الاضطهاد في أوطانها مما يدفعها للهجرة إلى بلدان أكثر تسامحا يستطيعون فيها العيش بطريقة أفضل.

6- الدراسة والتعليم، وهذه أحد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة خاصة الأصغر سنا الذين يسعون إلى الالتحاق بالجامعات العالمية أو التخصصات التي لا تتوفر في بلدانهم، ثم يقررون بعد ذلك الاستقرار في البلدان الجديدة بشكل دائم.

7- الزواج والارتباط لم يعد الالتقاء وجها إلى وجه على أرض الواقع شرطا لبناء العلاقة بعد الآن حيث إنه ومع تطور شبكات الاتصالات والإنترنت أصبح من السهل بناء العلاقات العابرة للقارات، وكثيرا مما يهاجرون إلى دول أخرى للعيش مع أحبائهم، والارتباط بهم. **(الربايعة، 1984، ص43)**

آثار الهجرة على المجتمع:

بعض هذه الآثار التي تؤثرعلي المجتمع تتمثل في الهجرة خاصة القسرية والمفاجئة منها إلى زيادة معدلات الاكتئاب لدى المهاجرين؛ وذلك بسبب مواجهة صعوبات التكيف مع النظام الجديد، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية السيئة، والعلاقات بين الأفراد، والتمييز والتنمر من قبل الآخرين.

خصائص الهجرة:

تتمثل خصائص الهجرة في النقاط التالية:

1-التسارع في أعداد المهاجرين حيث أرتفع إعداد الهجرة عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة.

2-التنوع حيث ستقوم البلدان المستقبلة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافا لسياساتها السابقة.

3- العولمة حيث اتخذت الهجرة طابعا عالميا، واتسعت مجالاتها لتشمل اعداد أكبر من الدول.

4-إن أعداد النساء المهاجرات أخذت في التزايد خلافا لحركات الهجرة السابقة من الرجال بما في ذلك تزايد الطلب على العاملات في البيوت، وتوسيع السياحة الجنسية.

1-العوامل الاجتماعية والثقافية

يوجد العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تلعب دورا مهما في الهجرة، ومنها ما يلي:

1-وجود صراعات عائلية تدفع بالأشخاص للانتقال إلى مكان آخرفالتطور الذي تشهده المدن الحضرية كوسائل الاتصال الحديثة مثل النقل، وتأثير وسائل الإعلام كالتلفاز والسينما التي تساهم في تغيير المواقف والقيم للأشخاص، وتعزز من فكرة الهجرة لديهم إلى دولة أخرى، وتوفر تعليم جيد في الدول المراد الهجرة إليها.

2-العوامل الاجتماعية والسياسية

يوجد العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية التي تلعب دورا مهما في الهجرة، ويمكن تقسيمها إلى عوامل الدفع، ومن أهم عوامل الدفع مايلي:

- الحرب والاضطهاد العرقي.
- الاضطهاد الديني والتمييز العنصري.
- الاضطهاد الثقافي والتهديد بالنزاع.
- العبودية.

- عدم الاستقرار السياسي الناتج عن التنوع الثقافي.
- الاضطهاد الناتج عن جنسية الأشخاص أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية أو بسبب آرائهم السياسية.
- عوامل الجذب: يمكن أن تكون العوامل السياسية عوامل تجذب الأشخاص إلى الهجرة في حال تميزت الدولة المراد الهجرة إليها بالديمقراطية، وكانت تتمتع بالعديد من الحريات؛ كالحرية في التعليم أو حرية العمل أو حرية اختيار مكان الإقامة. **(الزنتاني، 2008، ص12)**

3-العوامل الأخرى

يوجد العديد من العوامل الأخرى التي تساهم في الهجرة الداخلية أو الخارجية مثل وجود الأقارب والأصدقاء في المناطق الحضرية المراد الهجرة إليها، والذين هم على استعداد تام لتقديم المساعدة للشخص المهاجر، والرغبة في الحصول على التعليم الموجود فقط في المناطق الحضرية. **(الزوي، 2009، ص11)**

التنوع الثقافي

تتمثل في السمات الشخصية، والمواقف الفردية، كالاعتماد على الذات، وتمتع الشخص بنشاط وحيوية كبيرة مما يدفعه للهجرة، وغيرها من الصفات التي ترتبط بوجود ميل الفرد للهجرة، وللهجرة آثار اجتماعية متعددة حيث يشير الدكتور مصطفى كاره إلى التأثير بظاهرة البناءات المجتمعية والمؤسسات في البلاد المصدره للهجرة، وفي البلاد المستقبلة لها. حيث تعتبر الأسرة في البلاد المصدره للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة وتظهر بوضوح في تغيير وظائفها نتيجة غياب رئيسها، وما يتبع ذلك من تولي الزوجة رئاسة الأسرة إلى تداعيات هذا الوضع على تربية الأبناء والعلاقات الاجتماعية مع بقية الأقارب. **(كاره، 2008، ص33)**

إذ إن بانتقال المهاجر من مكان إلى آخر يقطع روابطه وصلاته التي كانت تربطه بجماعاته القديمة حيث يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية، ويفقد كل فوائد ومزايا الترابط الاجتماعي عندما يحصل على مركز أو مكانه في مجتمعه الجديد، وأنه مضطر إلى أن يخلع عن نفسه دور مواطن أصيل، ويتخذ دور الغريب أو الأجنبي.

إن الجماعات البشرية تختلف فيما بينها من حيث طرق معيشتها، ومن ثم فهؤلاء الذين يهاجرون إلى بيئات جديدة قد يصادفون بعض المشاكل العنصرية واللغوية أو مشاكل تتعلق بالدين والسياسة فيترتب على ذلك سياسات التمييز العنصري التي يتمخض عنها نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة مثل مشكلة التمييز في جنوب أفريقيا ومشكلة السود والبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا الاختلافات اللغوية فقد تشاهد بعض الجماعات التي تعيش جنبا الي جنب منذ مدة طويلة مثل الفرنسيين والانكليزو كندا وجنوب أفريقيا حيث يحتفظ كل منهم بلغته.**(عبد المؤمن، 2006،ص32)**

الآثار الاجتماعية للهجرة

وتتمثل أهم الآثار الاجتماعية للهجرة في صعوبة عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع المجتمعات المستقبلة لهم نظرا لاختلاف ثقافتها عن ثقافية مجتمعاتهم الأصلية، والتي غالبا ما تكون مجتمعات ريفية وتعمل الهجرة على ازدحام الأحياء الفقيرة في عواصم المدن مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف كما أن الهجرة تضغط على الأنشطة الاقتصادية والحرفية في مناطق الاستقبال أما في مناطق الطرد وهي المجتمعات الريفية فإن الهجرة تختارمن هم على درجة عالية في التعليم والذكاء، وأصحاب المهن الفنية والأعمال الحرفيه، وتحرم المناطق الريفية من قيادتهم ومن الطاقات اللازمة لتقدمها الاجتماعي،ولا شك في أن الهجرة الدولية يترتب عليها آثار عديدة على كل من البلدان المستقبلة والمرسلة وبلدان العبور "حيث يواجه المهاجرين غير النظاميين الكثير من الجرائم والمسائل الأمنية، وتشير بعض الدارسات إلى أن المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية قد أسهموا في ازدياد معدلات الجريمة خاصة الجريمة المرتبطة بالإدمان والمخدرات والسرقة، وجرائم الاغتصاب. وتضيف تلك الدراسات المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين مايلي:

1- تؤدي الهجرة عموما إلى تغير التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ ولعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات التي تتأثر بذلك.

2- من الطبيعي أن يتم التعامل في الدول المستقبلة للمهاجرين بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع المواطنين حيث إن هذه الجماعات تختلف في طرق معيشتها مما ينتج عنه الشعوربالضيق نتيجة تلك التفرقة في المعاملة.

3. إرتفاع مستوى الأسعار في الوحدة السكنية في أماكن التجمعات مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة.

4. تهدد الجماعات المنظمة القائمة على التهجير غير الشرعي للمواطنين، وعلي سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي.

5. زيادة معدلات الجريمة وخاصة في المجتمعات التي يقيم بها المهاجرون.

6. صعوبة الاندماج الاجتماعي.

7. انخفاض الأجور وظروف العمل القاسية.

(الشهاوي، 2009، ص13)

آثار الهجرة غير الشرعية:

ينتج عن الهجرة غير الشرعية العديد من الأسباب التي قد تؤثر سلبا على المجتمع والدولة، وفيما يلي بعض منها: **(فرج، 2012،ص93)**

1-الجرائم: قد يرتكب بعض المهاجرين غير الشرعيين بعض الأنشطة الإجرامية كتعاطي المخدرات، أو اللجوء إلى استخدام وثائق أحد المواطنين بشكل غير قانوني؛ بهدف الحصول على العمل بسبب عدم توفر وثائق رسمية لهم.

2-التنافس على فرص العمل المتاحة حيث يوافق بعض المهاجرين غير الشرعيين على العمل بالحد الأدنى من الأجور، ودون المطالبة بأي مزايا متعلقة بالعمل كالحصول على التأمين، مما قد يحدث تنافس بين كل من أولئك المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين الأصليين، إذ قد يفضل بعض أصحاب العمل توظيف أولئك المهاجرين بسبب مصلحتهم في دفع أجور أقل ودون إلزامهم بتأمينهم، ومن جهة أخرى لا يستطيع المهاجرون غير الشرعيين تقديم شكاوى أو مقاضاة صاحب العمل في حال تعرضوا لإحدى المشاكل المرتبطة بالعمل.

3-التسبب في إلحاق الضرر بالممتلكات الشخصية للأشخاص أوالأماكن العامة فقد يقوم بعض المهاجرين غير الشرعيين باقتحام منازل المواطنين وسرقتها أو تخريب بعض الممتلكات العامة، وعلى الحكومة تحمل نفقات إصلاح تلك الأضرار.

4-خسارة الإيرادات الضريبية: يؤدي توظيف المهاجرين غير الشرعيين إلى تهرب أصحاب العمل من دفع الضرائب المطلوبة منهم، وعلى الرغم من انعكاس ذلك على انخفاض تكاليف الإنتاج والخدمات المقدمة من صاحب العمل للمستهلكين، إلا أن ذلك يؤدي إلى التقليل من عائدات الضرائب، والذي بدوره يؤدي إلى تقويض البرامج الحكومية، وتوقف المشاريع الحكومية المخصصة لتحقيق مصلحة المواطنين.

5-العوامل الاقتصادية: وفقا للعديد من الدراسات تعود العوامل الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الدخل، والبطالة، والبطالة المقنعة، والفقرمن أهم الأسباب التي تدفع الأشخاص، وخاصة في الدول النامية إلى الهجرة إلى مناطق مزدهرة بحثا عن فرص اقتصادية أفضل سواء أكانت الهجرة داخلية أم خارجية، وتصنف العوامل الاقتصادية إلى الآتي:

1-شهدت أفريقيا منذ منتصف القرن الماضي أنماطا ونماذج متعددة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي أنماط راسمالية أو اشتراكية أو وطنية أو أفريقية متأثرة بأحد النموذجين الاجتماعي والاقتصادي أو أكثر.

2-عندما تصل البطالة إلى درجات عالية في المجتمع تكون مدمرة للإقتصاد وتصبح للبطالة تداعيات اجتماعية متعددة ومترابطة ومؤثرة مع بعضها، ومن أهم تداعياتها التفكك الأسري والأفراد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى انهيار مستوى معيشتها، وانحراف أفرادها واتجاههم إلى السرقة والانضمام للعصابات، ويصاحب ذلك أيضا مظاهر التسول والبغاء وعمالة الأطفال، ويعيش المجتمع بأسره حالة من الانهيار الاجتماعي والارتباك والفوضى.

3- انخفاض مستوى الأجور في الدول المصدرة للعمالة رغم ارتفاع مستوى أسعار السلع في مقابل ارتفاع مستويات الأجور في دول المقصد.

4- التوزيع غير العادل للثروات.

بناء على ما تقدم ننظر إلى العامل الاقتصادي بأنه قوة مالية تقع على شخص لتسلبه إرادته وتحمله على ارتكاب جريمة الهجرة غير الشرعية، وازدياد النزعة الاستهلاكية الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي الذي تمر به مختلف الدول، وتفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية.

عوامل الدفع: من عوامل الدفع الاقتصادية التي تجبر الأشخاص على الهجرة ما يأتي:

- انخفاض الإنتاجية.
- الفقر.
- انتشار البطالة الناتج عن الانفجار السكاني.
- الظروف الاقتصادية السيئة.
- نقص فرص العمل.

- إدخال الآلات الزراعية للعمل بدلا من العنصر البشري، وعدم توفير مصادر دخل بديلة عن الأنشطة الزراعية ما يؤدي إلى تقليل العمالة في المناطق الريفية.
- استنفاد الموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية، ووجود بعض التقاليد الاجتماعية التي لا تسمح بتقسيم الملكية، مما يجبر بعض الشباب على الهجرة بهدف البحث عن وظائف، وعدم وجود مصدر لإعالة الأسرة.

عوامل الجذب: تتمثل عوامل الجذب الاقتصادية التي تجذب المهاجرين إلى الهجرة لمكان أو دولة ما في الأتي:

- توفر فرص عمل جيدة وتوفر دخل مرتفع.
- توفر ظروف عمل مناسبة.
- توفر مرافق وخدمات جيدة والنمو السريع للصناعة والتجارة الذي ينتج عنه توفير فرص عمل.
- التقدم التكنولوجي والتغيرات الثقافية التي تساهم في تطوير المجتمع.
- تركز نسبة كبيرة من الاستثمارات في المراكز الحضرية مما يساهم في توفير فرص عمل ذات أجور أعلى.
- البحث عن أنشطة ثقافية وترفيهية أفضل.
- العوامل الديموغرافية: يعد الاختلاف في معدلات الزيادة السكانية بين المناطق المختلفة في الدولة نفسها من العوامل المهمة التي تدفع الأشخاص إلى الهجرة الداخلية، ففي حال كان معدل الخصوبة للمناطق الريفية أكبر من المعدل الطبيعي، وكانت الزيادة في عدد سكانها مرتفعة فإن ذلك يدفع الأشخاص إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، ومن العوامل الديموغرافية المهمة الأخرى ما يلي:

1-ندرة العمالة المنزلية، مما يجعل الأشخاص يهاجرون للعمل في المنازل.

2-الزواج حيث تنتقل الفتاة إلى منطقة أخرى للاستقرار فيها بعد زواجها من شخص يعيش في تلك المنطقة.

3-عودة النساء إلى منطقة والديها للإنجاب.

4- زادت معدلات الهجرة الدولية هذه الأيام بين الشباب في ظل الركود الاقتصادي والتدهور الأمني الذي يسود بعض المجتمعات حاليا، مما يعني فقدان أركان النمو والانتعاش الاقتصادي في المستقبل، بالتزامن مع ضغوط شعبية وحكومية وأوروبية لاستقبال المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط.

الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

تنعكس آثار الهجرة الاقتصادية على كل من البلد المضيف والبلد المرسل ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي:

1- البلد المضيف: تلعب الهجرة دورا مهما في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة المضيفة، وتوفر أسواق عمل مرنة، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن يؤدي ارتفاع أعداد المهاجرين فيها إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة كالتعليم، والمرافق، والتأثير على الناتج المحلي والإجمالي للفرد بشكل سلبي، وانخفاض في الأجور، خاصة أجور عمال البلد الأصليين ذوي الخبرة المنخفضة، و قد يودي على زيادة الطلب على المواد الغذائية الي ارتفاع أسعارها ويقابلها في الجانب الآخر انخفاض في مستوى معيشة الفرد وثبات في الدخل، والمتاجره في البشر عبر عصابات منظمة تقوم بتهريب المهاجرين وغسيل الأموال مما يؤثر على إقتصاد الدول، والتأثر السلبي الشديد على الدول وخاصة إذا كان من ذوي المهارة والخبرة والكفاءات التخصصية وما يتبعه من خسارة على إقتصاد الدول.**(الغرياني، 2012،ص34)**

2-البلد المرسل: قد تؤدي الهجرة إلى تقليل تكلفة العمالة في البلد المرسل، فالآثار الصحية تنعكس على كل من البلد المضيف والبلد المرسل كما يلي:

أ-قد تؤدي الهجرة إلى انتقال بعض الأمراض المعدية من المهاجرين إلى موطن البلد المضيف، لذا تقوم بعض الدول بفحص المهاجرين الداخلين إليها، ويمكن أن يعاني بعض المهاجرين من أمراض تحتاج إلى رعاية صحية، مما يزيد الضغط على الخدمات الصحية في البلد، علما بأن بعض المهاجرين قد يتمتعون بحالة صحية جيدة مما ينعكس ذلك إيجابيا على البلد.

ب-البلد المرسل: يمكن أن تؤثر الهجرة في البلد الذي غادره المهاجرون، ويعد القطاع الصحي أكثر القطاعات تأثرا بذلك؛ لأنهم يسعون لتحسين وضعهم الاقتصادي، مما يؤثر سلبا في البلد المرسل لهم؛ بسبب استنفاد البنية التحتية المحلية؛ ولأن الحوافز الاقتصادية في البلدان المضيفة غالبا ما تجذب متخصصي الرعاية الصحية.

الآثار الأخرى التي تنتج عن الهجرة:

1-ملء الوظائف الشاغرة، وخاصة الوظائف التي لا تحظى بشعبية كبيرة.

2- توفير العمالة الماهرة وذوي الخبرات كالممرضات، والمعلمين.
3-الاستفادة من العمال الشباب مما يساهم في تحقيق الأرباح لميزانية الدولة.
4-حل مشكلة شيخوخة السكان في بعض الدول من خلال هجرة الشباب إليها.
5-جذب رواد الأعمال المحتملون إلى البلد الجديد.
6-زيادة التنوع الثقافي.
7- ارتفاع تكاليف السكن والإيجار بسبب زيادة عدد السكان في منطقة ما.
8-وجود التنافس الاجتماعي الذي قد يحدث بسبب الهجرة السريعة.
9- تهديد الهوية الوطنية، وتهديد الأمن القومي الناتج عن الهجرة غير الشرعية أو الإرهاب.
10- هجرة الأدمغة وذوي المهارات التقنية أو المعرفية. **(الأصفر، 2014، ص14)**

العوامل المساعدة للهجرة

1. الضغط السكاني المترتب على ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي لا يواكبها نمو في فرص العمل في بعض الدول مما يودي إلى نقص فرص العمل وارتفاع البطالة بين السكان.
2. تناقص فرص العمل في مجال الزراعة في المناطق الريفية نتيجة لتطور الأساليب الزراعية الحديثة أو لظروف الجفاف والاستغناء عن الأيدي العاملة.
3. الرغبة في البحث عن الحرية السياسية والدينية والشخصية خاصة إذا كانت البلاد التي يعيشون فيها ذات قوانين، وقيود صارمة.
4. النزاعات المسلحة والحروب، وحالات الانقلاب الأمني كمال هو الحال في ليبيا والصومال. **(فتحي، 2010، ص12)**

أشكال الهجرة.

تتمثل أشكال الهجرة في الأتي:
1-الركوب خلسة أو بصفة سرية في السفن الراسية بالميناء، وذلك بالاختباء داخل الحاويات والمحركات كما وجدت طريقة أخرى تسمى ب: "البحر،" هذه الطريقة تقوم بالتواطؤ بين أحد العاملين بالباخرة والمهاجر غير الشرعي، بعدما يقدم له مبلغ مالي قصدا إخفائه، ويضمن له الوصول إلى الضفة الأخرى.
2-يقوم المهاجرين غيرالشرعيين عبر السفن بتأمين كل ما يلزم رحلتهم من المؤونة والطعام واللباس فرحلة الإبحار كثيرا ما تطول ومن الأشكال الأخرى نجد الحرق بالتسلل عبر المطارات، حيث تكمن الفكرة أساسا في حصول الشخص على تذكرة الدخول إلى دولة ما فقط تذكرة ذهاب وإياب، مع العلم أن الطائرة تمر عبر مطار أمستردام وهنا يتم التسلل إلى هولندا مثلا فبعد أن كان مهاجر شرعي يصبح مهاجرغير شرعي بخرقه للقانون وقيامه بالهروب.
3-كما أن هنالك شكلا آخر للهجرة وهو الاختباء داخل السيارات ووسط أمتعة أفراد العائلة العائدين إلى أوربا بعد قضاء عطلتهم الصيفية وهو بمثابة حرق شبه قانوني، يتمثل في تزوير كل الأوراق التي تمكن الشخص من الهجرة وذلك بالاعتماد على شبكات مختصة بتزوير جوازات السفر، وأوراق الإقامة، والعمل وتأشيرات الدخول.
4-وهناك من يتحصل على التأشيرة ويدخل إلى أوربا بصفة قانونية، لكنه لا يحترم مدة التأشيرة ويتجاوزها، وهذا ما يطلق عليه "حرق الفيزا".
5- نجد مجموعات متكونة من أشخاص تلجأ إلى سرقة أو شراء قارب خشبي أو مطاطي بمبالغ مالية كبيرة، ويتزودون بصفائح من البنزين، وبوصلات، وصدريات إنقاذ، ومحركات ذات قوة تتراوح بين05 إلى 50 حصان، وبعد الاستعلام عن حالة الطقس أيضا.

طرق التصدي للهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى الظواهر الاجتماعية ذات الأبعاد الخطيرة على الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، ولهذا قامت بعض الدول بوضع عدد من الطرق التي تساعد على التصدي للهجرة غير الشرعية، ومن أبرز تلك الطرق ما يأتي:
1- آليات خاصة بالعلاج الوطني: وهي الآلية التي تتمثل في سن التشريعات والقوانين التي تمنع مغادرة الإنسان لبلاده بشكل غير شرعي، وكذلك الأمر بالنسبة لدخول البلاد حيث وضعت بعض الدول التي ظهرت فيها الهجرة غير الشرعية قانونا للعقوبات على الأشخاص الذين يدخلون البلاد بشكل غير شرعي.
2-آليات العلاج الدولية: إذ تعتبر الهجرة إحدى الظواهر العالمية التي لا يمكن القضاء عليها بسهولة، ولهذا يجب أن تتكاتف الجهود الدولية من أجل أن تتمكن من التحكم في الأمور المتعلقة بتلك الظاهرة، وذلك من خلال القيام بالمعاهدات،

والمواثيق الإقليمية والدولية. **(عبد الغني، 1990، ص23)**

الانتهاكات الشائعة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

يوجد أربعة أشكال من الانتهاكات التي تتعلق بالهجرة غير الشرعية، وهي كالتالي:

1- الدخول بشكل غير مصرح أو غير موثق: إذ يدخل الأفراد إلى الدولة عبر حدودها بشكل سري دون علم الدولة ودون اكتشافهم.

2- الدخول باستخدام وثائق مزورة: إذ يخضع الأفراد الذين يدخلون إلى الدولة للتفتيش، لكنهم يستخدمون وثائق مزورة كهوية مزورة ليتمكنوا من الدخول.

3- مخالفات تتعلق بطول مدة التأشيرة: في هذه الحالة يتم الدخول إلى الدولة بشكل قانوني وبوثائق قانونية، لكن في حال زادت مدة بقاء الأفراد في تلك الدولة عن الفترة القانونية المسجلة في التأشيرة، تصبح الإقامة غير شرعية.

4- انتهاكات تتعلق بالشروط والأحكام: في هذه الحالة يتم دخول الأفراد إلى الدولة بوثائق قانونية، لكنهم ينتهكون شرطا من شروط تأشيرات الدخول، ويعد قبول تلك الانتهاكات هو أحد أكثر الانتهاكات شيوعا.

5- الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية: تترتب على الهجرة غير شرعية العديد من الآثار السلبية والإيجابية التي توضح حال الأفراد المهاجرين، وكذلك أحوال البلدان التي تتم الهجرة منها وإلى غيرها ولكن الآثار السلبية هي الأبرز في ذلك والمتمثلة على النحو الآتي:

أ- تؤدي الهجرة غير شرعية الي حدوث تأثيرات اقتصادية منها إن التنافس بين الأشخاص الذين يهاجرون بطرق غير قانونية يؤدي إلى خفض الكفاءة المهنية وارتفاع معدلات الجريمة وغسيل الأموال بالإضافة الي وجود آثار اجتماعية تنتج من خلال انتقال قيم وعادات غريبة من البلد المنتقل منها الشخص إلى البلد التي هاجر إليها بطريق غيرشرعية مما يسهم هذا في حدوث اختلال نفسي ومجتمعي، ومشكلات تتسبب في ظهور عشوائيات تعمل على وجود جرائم السرقة والتسول والمخدرات.

ب- تزايد أعداد الأشخاص الذين يهاجرون بطرق غير سليمة إلى البلاد الأخرى يؤدي الي تفاقم مشكلات سياسية تعمل على التأثير على نظام الدولة سياسيا مما يسهم ذلك في حدوث نزاعات اضطرابية في البلاد التي تمت إليها الهجرة غير الشرعية.

ت- الآثار الأمنية وتوجد عن طريق زيادة نسب الجرائم من خلال الأشخاص المهاجرين بالوسائل غير الشرعية، وذلك من خلال انخفاض معدلات التعليم مما يساعد ذلك على انضمام هؤلاء الأفراد المهاجرين إلى جماعات إجرامية تعمل في السرقة والقتل والتهريب. **(هشيم نعمة، 1992، ص68)**

النتائج السلبية للهجرة

تتمثل النتائج السلبية للهجرة في النقاط التالية:

1-سلبيات الهجرة على المجتمع: وتتمثل في فقدان الدول المصدرة للطاقات الشبابية بسبب هجرة الأدمغة وذوي الخبرات لبلدان أخرى، وإثارة النعرات الطائفية في المجتمعات المستضيفة من قبل التيارات المتطرفة والقومية الرافضة لاستقبال المهاجرين، وزيادة تكاليف الدول المستضيفة للمهاجرين بسبب المصاريف التي تضطر لصرفها على المهاجرين منذ بداية وصولهم.

2-سلبيات الهجرة غير الشرعية يمكننا تلخيصها في الأتي:

أ- إمكانية التعرض للإصابة أو حتى الموت قبل الوصول إلى البلد المضيف، إذ يغرق المئات والآلاف كل عام أثناء محاولتهم الهجرة بشكل غير مشروع.

ب- التعرض للسجن أو الاعتقال من قبل السلطات في البلد المضيف، وبالتالي العودة إلى الموطن الأصلي مع عدم إمكانية الخروج منه نهائيا.

ت- احتمالية التعرض للنصب والاحتيال، وكذلك دفع مبالغ طائلة من أجل الهجرة.

ث- تكليف الدولة (المضيفة والأم) مبالغ مالية كبيرة تنفقها في محاولة إيقاف عمليات الهجرة غير الشرعية وإضافة عبء جديد على الدولة المضيفة لتقديم الرعاية للمهاجرين الجدد.

ج- ينتج عن الهجرة إلى الخارج فقدان الشخص المهاجر إلى جزء كبير من عاداته، وتقاليده، وهويته.

ح- كما أن اللغة الأم للشخص المهاجر تتأثر نتيجة تعامل الشخص المهاجر بشكل يومي وباستمرار بلغة أجنبية أخرى فيؤدي ذلك إلى نسيان الشخص للغته الأم، وتصبح اللغة ممزوجة بلغة أخرى.

خ- قد يتعرض الشخص المهاجر للاضطهاد الديني أو العنصري مما قد يتسبب له في العديد من

المشاكل النفسية والاجتماعية كما أن الدولة الأم تفقد ثرواتها البشرية، والأيدي العاملة، مما يؤثر سلبيا على الوضع الاقتصادي في الدولة فضلا عن سلبيات الهجرة غير الشرعية، والتي قد تؤدي إلى فقدان المهاجر لحياته أو حريته.

النتائج الأيجابية الهجرة:

1- تساعد الهجرة على تحسين حياة الأفراد اقتصاديا من حيث إيجاد فرص عمل أفضل.

2- الهجرة تمكن الباحثين عن العلم من الدراسة في جامعات ذات تصنيف عالمي مرتفع.

3- الهجرة تمنح الأفراد فرصة الاطلاع على الثقافات المجتمعية الأخرى في البلدان المستضيفة.

4- في كثير من الأحيان يهاجر الأفراد بحثا عن مستقبل أفضل وأكثر إيجابية، ويتعين على البلد الأم تحليل أسباب هجرة مواطنيها والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي تسببت في هذه الهجرات حيث إن استمرارها على المدى الطويل يؤدي إلى إضعاف الوطن، وحرمانه من الكفاءات والمهارات التي تساهم في ازدهاره.

5- يمكن للهجرة أن تعود بنتائج إيجابية على الوطن الأم في حال استخدم المهاجرين المهارات التي اكتسبوها في الخارج لإحداث تغيير في أوطانهم كأن يقوموا بالاستثمار أو يستمرون في دعم عائلاتهم في الوطن بفضل ما يكسبونه من مال في البلد الذي هاجروا إليه. **(موقع فرصة)**

الآثار الصحية:

إن للهجرة غير الشرعية آثار الصحية يحملها المهاجر خلال مراحل هجرته، وخاصة عند تواجده بمراكز الحجز، فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، ومنهم من يحمل أمراض متوطنة مثل الملاريا والالتهاب السحائي، والإيدز والسل،ومن هنا تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين، وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات، وإذا كان ضمن الموقوفين شخص مصاب بمرض معدي أصبح الجميع مهددين بالعدوى، وحتى رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وخاصة في مراكز الحجز حيث إنتقد المسؤول السابق عن أجهزة السجون والمراقبة بإسبانيا الزيادة القياسية في عدد نزلاء السجون التي أدت في ظروف يتعين عليهم تقاسم مرحاض واحد في زنزانة، وأيضا يتناولون فيها الطعام، واستمرار عدد حالات الوفاة نتيجة إيذاء النفس، والظروف الصحية المتدهورة، وفي ظل تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في السنوات الأخيرة وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين لا يخلو الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية، والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة من الزمن، ولعل ذلك هو الذي دفع الكثير من بلدان شمال إفريقيا إلى فرض الشهادات الصحية حتى بالنسبة للسياح، والمسافرين العاديين احتياطيا، للحماية من إنتشار الأمراض المعدية، ولذلك فإن المهاجرين السريين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم بل إن جلهم لا يحمل حتى وثائق وجوازات سفر.

إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لدفع نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون تحت مظلة التأمين الصحي فالإجراءات الصحية المطلوبة هي ضمان للمهاجر نفسه وحماية سكان البلدان التي تستقبل هؤلاء المهاجرين، وسواء أكانوا في وضع هجرة شرعية أما لا. **(على الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 137)**

الحرص على الصحة العامة للمواطنين أمر ضروري، ومن واجبات أية دولة في العالم سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو في أي دولة من دول العالم.

كذلك أيضا أسئلة الهوية التي تجعل المهاجر غير الشرعي من الناحية النفسية والثقافية شخصا بهويات متعددة لا يملك أي منها فالهوية الفردية تتنافى، وتنصهر داخل هوية الجماعة في مجتمعاتنا العربية، وسؤال الهوية بالنسبة للمهاجر السري يبدأ من الأسرة والقبيلة والوطن، وكلها أشياء يفتقدها المهاجر في بلدان المهجر، وهكذا تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى إحداث انقلاب صامت في الأوضاع لاقتصادية، وتأثيرا واسعا على البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات فيمكن اعتبار القوى النشطة تفريغا للوطن من قوى التغيير الأساسية، ومهاجمة البنية الاجتماعية حيث إن الشباب هم الفئة الأكثر عبورا للبحر، والإقدام على الهجرة غير الشرعية .

ومن خلال آثار الهجرة غير الشرعية نكتشف بأنها مأساة إنسانية تقتلع الإنسان من أصوله وجذوره وتحوله إلى إنسان يعيش في مأساة وضياع وخوف، وأن هجرته غير الشرعية أصبحت صراع من أجل الحياة ولقمة العيش، ومن هنا فإن هذا المهاجر غير الشرعي تستوي عنده الحياة والموت غرقا في البحر المتوسط وتجدر الإشارة إلى أن

المنظمة الدولية للهجرة في آخر تقرير لها تتوقع ازدياد الهجرة غير الشرعية جراء الأزمة المالية الحالية.

أثار الهجرة المتجددة على الفرد والمجتمع:

ومن آثار الهجرة المتجددة مايلي:

1- حفظ المجتمع الإسلامي وصيانة الدين والعقل والنسل والمال والنفس.

2- صيانة أعراض الناس وتقويم سلوكهم.

3- كف أذى المسلم عن نفسه وغيره.

مكافحة الهجرة غير الشرعية

1-رفع الوعي العام، والقدرة المعلوماتية ذات المصلحة بقضية الهجرة غير الشرعية.

2- تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية.

3- دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

4- اقتراح وتوفير البدائل الإيجابية لفرص العمل، ودعم مسارات الهجرة غير الشرعية

5- حماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الهجرة غير الشرعية

6- إستثمار وتعزيز التعاون الدولي، والإقليمي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

7-بناء وتفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية.

الحلول المقترحة للحد من الهجرة غير الشرعية:

للحد من الهجرة غير الشرعية هناك بعض الحلول المقترحة، وهي كالآتي:

1-تشجيع الشباب على المشاركة في الأمور السياسية دون خوف أو تهديد.

2- توفير فرص عمل للشباب العاملين والخريجين.

3-تحفيز الشباب وعدم التخلي والتفريط بهم مهما حصل.

4- القضاء على المحسوبية والوساطة.

5- حلول الهجرة كثيرة وربما يقترحها المهاجرون أنفسهم على دولهم، ولكن الصعوبة تكمن في التنفيذ، والذي يعود لعدة عوامل منها إن الدولة ذاتها لا تملك ميزانية تغطي تكاليف تنفيذ هذه الحلول أو قد تمتنع عن فعل ذلك بسبب السلطة الاستبدادية. **(السنائي، 2012، ص11)**

الهجرة غير الشرعية في ليبيا

تتمتع ليبيا بعوامل جغرافية واقتصادية جعل منها أنظار للدول الكبرى حيث نجد أن هناك دوافع للهجرة من البلدان النامية مثل الكوارث الطبيعة، والمجاعات والنمو السكان والفوارق بين البلدان، وانتهاك حقوق الإنسان، والحروب والنزاعات المسلحة ،وكل هذه الأسباب جعلت من ليبيا نقطة عبور إتجاه دول ما وراء البحرالأبيض المتوسط قرب السواحل الليبية، وأصبحت الحدود الليبية أحد معابر الهجرة الأفريقية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وأن عدد العابرين من الأرضي الليبية يبلغ نحو 1.5 مليون فرد معظمهم قادمون من الشمال الأفريقي، ويدخل المهاجرون إلى ليبيا من عدة منافذ، ويصعب السيطرة عليها مع نقص المعدات، والتجهيزات كالطائرات المروحية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليليه ،ويأتي معظم المهاجرين عن طريق شبكات تهريب متخصصة.

آثاره الهجرة على المجتمع الليبي:

1. إرتفاع معدلات الجريمة، وإذا لم يجد الوافدون فرصا مناسبة للعمل فقد يلجئ البعض إلى السلوكيات الإنحرافية والإجرامية خاصة إذا كان تكيفهم مع الأوضاع الجديده لا يتم بسهوله، وتتسم الهجرة غير الشرعية بالتهريب والإرهاب فكلما زادت مؤشرات الهجرة زاد مؤشر إرتفاع الجريمة، وتنوعت الجرائم منها القتل العمد والسرقة والسطو المسلح والنصب والفساد الأخلاقي.

2. تلوث البيئة الطبيعة والثقافية، حيث ينتشر ما يطلق عليه التلوث الثقافي مما نتج عن ذلك عادات وتقاليد قد تكون غير مناسبة لما هو سائد في المجتمع فيسبب ذلك صراع ثقافي، ويترك عدة آثار سلبية.

3. الشعور بالإغتراب، وفقدان الهوية الثقافية وصعوبة التكيف مع المجتمع.

4. تعرض حياة الأبرياء من المهاجرين إلى الضياع والخوف من إلقاء القبض عليهم فالواقع يحتم على المهاجر الإختفاء قبل الهجرة غير الشرعية.

5. ظهور بعض الآثار الصحية نتيجة الإحتكاك بالمهاجرين الذي يحملون أمراض كثيرة مثل الإلتهاب والسل والإيدز، ويصبح الجميع مهددا بخطر الإصابة بهذه الأمراض الفتاكه. **(رمضان، 2009، ص 43)**

الخلاصة: شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ليبيا أزمة داخلية وخارجية وأثرت على المجتمع بأكمله.

أسباب إنتشار الهجرة بين الشباب:

1-لجأ العديد من الشباب إلى الهجرة هربا من بعض المخاطر وتحديدا في الوقت الحالي قد يختار بعض الشباب في البلدان التي تقوم بها الثورات، والإحتجاجات أوالحروب إلى السفر إلى الخارج طلبا للأمان.

2-قد يكون سبب الهجرة وجود خطر على اقتصاد الدولة ومواردها مما قد يؤدي إلى حدوث إفلاس للدولة في أي لحظة.

3- البحث عن العمل والاستقرار من أهم أسباب إنتشار الهجرة بين الشباب.

4- يغادر بعض الشباب بلادهم من أجل البحث عن عمل براتب أكبر لزيادة دخل أسرته العالقة داخل بلده الأصلي، ولا تقدر على العيش بشكل مستقر وآمن.

5- تضييق بعض الشركات على شباب بعض الدول مما يجعلهم يلجئون إلى السفر إلى الخارج للحصول على الوظائف التي يرغبون فيها.

6-تحسين المستوى الاقتصادي يعتبر من أبرز الأسباب لدى بعض المهاجرين إلى الخارج.

7-عدم القدرة على تحمل أعباء الديون بسبب زيادة أسعار السلع، والمنتجات في بعض الدول يجعل البعض يلجئون إلى السفر إلى الخارج.

دور القوانين والتشريعات الليبية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

على الرغم من أهمية جرائم الهجرة السرية فإن التصدي لها بالوقاية والمكافحة قد استوجب أن يشمل الردع والعقاب أفعالا متعددة تدخل ضمن الإطار القانوني، وخاصة عمليات تهريب البشر، ومن أجل استئصال جرائم الهجرة السرية، وقطع مصادرها يمكن للجهات المعنية التصدي لها فالعقوبات يجب أن تكون متلائمة مع خطورة الأفعال السلبية التي تقع على الفرد والمجتمع والدول، وساهمت ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية وكان من ورائها تحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية ففي سبيل معالجة الهجرة غير الشرعية تم عقد مؤتمر شراكة بين الدول الأوروبية بمشاركة ليبيا خلال الفترة 27_28_11_1995م في أسبانيا بعنوان (من أجل تدعيم التعاون بين دول الشمال والجنوب) وعقد إجتماع المجلس الأوروبي يومي 16_17_11_2002م وتم الإتفاق على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.**(محضر الاجتماع، طرابلس،ص26)**

نلاحظ من خلال الحوار 5 + 5 إنشغال الدول الموقعة على مكافحة الهجرة غير الشرعية تعود لأسباب مختلفة منها ضرورة معالجة أسباب الهجرة على المدى البعيد، وتحسين ظروف العيش حيث وافق الإتحاد الأوروبي على إرسال وفد من الخبراء إلى ليبيا يوم 14_4_3003م، وزيارة الداخلية الإيطالية لليبيا يوم 29_7_2003م، ووضع مخطط مشترك لعلميات المساعدة، وإنقاذ المهاجرين الذين يتعرضون للكوارث عن طريق البر والبحر.

رأي الباحثة: التهاون في تنفيذ القانون يؤدي إلى المزيد من الجرائم خصوصا عندما تم تنفيذ هدم البوابات على الحدود البرية مع الدول المحيطة مما أدى إلى توسيع المجال أمام المهاجرين بطريقة غير قانونية.

الإجراءات القانونية التي إتخذتها ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

من أهم الشروط هي مايلي:

1. أن يكون حصل على جواز سفر ساري المفعول.
2. أن يتم الدخول والخروج عبر الأماكن التي يحددها القانون لكل دولة.
3. أن يكن حاصلا على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية.
4. أن يكون حاصلا على تأشيرة دخول صحيحة على جوازسفر.

بالإضافية إلى العقوبات القانونية فقد أصدرت اللجنة الشعبية قرار رقم 98 لسنة 2007 م بشأن ضوابط تنظيم العمل والإقامة بليبيا، وأيضا التشريعات المنظمة لدخول وإقامة الأجانب في ليبيا قانون رقم (6) لسنة 1987بشان تنظيم دخول الأجانب إلى ليبيا، وخروجهم منها ويشمل هذا القانون مايلي:

1. المنافذ البرية المعتمدة رسميا.
2. المطارات الجوية والموانى البحرية المحددة في القانون الليبي.
3. لا تمنح تأشيرات الدخول للأجانب لبعض الفئات منها الذين يثبت لهم علاقة بالجرائم والإرهاب والتهريب.

خاتمة البحث:

أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست بالحديثة، وأن كانت حدتها تبدو كبيرة في شرعية إتجاه واحد من الجنوب والشمال، لقد باتت تشكل اليوم الخطر

الحقيقي لكل الدول وخاصة دول المهجر ودول العبور.

إن هذه الظاهرة الإجتماعية إستفحلت نتيجة عوامل وظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية، بحيث أثرت بشكل كبير على النظام العالمي الجديد، ومن الأسباب المساهمة في حدة هذه الظاهرة الإحتلال الإقتصادي بين الشمال والجنوب والفروقات الظاهرة في الظروف الحياتيه، ومستوي المعيشه بين الدول الكبري والدول النامية، كما أصبح المجتمع الليبي يعاني كغيرة من المجتمعات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتبني عدة مخططات في إطار مبادرات، وإتفاقيات ثنائية وجماعية.

ولقد حاولت في هذا البحث توضيح الغموض في موضوع الهجرة غير الشرعية، والآثار المختلفة وآليات المكافحة.

النتائج:

1. إن غالبية المهاجرين من فئة الشباب لأنهم يحتاج إلى العمل وحياة أفضل.
2. بخصوص المستوى التعليمي تبين أن غالبية المهاجرين لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية.
3. أن غالبية المهاجرين عاطلين عن العمل، ويعانون من مشاكل مادية بسب إنتشار البطالة.
4. أن غالبية المهاجرين لديهم أصدقاء يعملون في تهريب المهاجرين غير الشرعيين.
5. أن غالبية المهاجرين يعملون في هذه المهنة بهدف تحسين أوضاعهم المادية.

التوصيات:

1. توصي الدارسة بالبحث في العوامل والأسباب الحقيقية التي زادت من خطورة ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين.
2. إعداد خطة إستراتيجية أمنية وقانونية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3. ضرورة غرس القيم الدينية والاجتماعية والتربوية عن طريق توجيه الوالدين.
4. التأكيد على ضرورة مراجعة القوانين المنظمة للهجرة غير الشرعية.
5. تشديد الرقابة على أعضاء العصابات والتنظيمات التي تعمل في مجال الهجرة غير الشرعية.
6. مراقبة المنافذ الحدودية البرية، والبحرية لتحقيق الأمن وحفظ النظام، وتفعيل دور الإعلام لكونه الأداة المحركة للمشاعر والروح والقيم الوطنية، مما يتطلب منه تناول هذه القضية بصورة إيجابية وإبراز خطورتها، وتوعية الشباب من الوقوع في مصيدة الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع العلمية

أولا: الكتب العلمية

1. الصادق، إبراهيم النامي، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: 2012م.
2. علي الهادي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس: 2007م.
3. عبد السلام بشير الدوبيي، الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، مركز البحوث والدارسات الأفريقية، ط1، طرابلس: 2013م.
4. أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلات الاجتماعية والثقافية، عمان الواردان، 1984م
5. محمد عبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية: 2008م.
6. عبد الرزاق عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية الاجتماعية، دار الطباعة الحرة الإسكندرية. 2009م.
7. طارق عبد الحميد الشهاري، الهجرة غير الشرعية رويا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: 2009م.
8. هاجر سعد الغرياني، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، منشورات المركز الليبي: 2012م.
9. أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير الشرعية الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، جامعة نايف، ط1، الرياض: 2014م.
10. علي معمر عبد المؤمن، التكليف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، دراسة سوسيولوجية على عينة من المهاجرين في طرابلس: 2006م.
11. عيد محمد فتحي، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض: 2010م.
12. غانم عبد الله عبد الغني، المهاجرين المصري، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية: 1990م.

13. هاشـــم نعمة فياض، أفريقيا دراســـة في حركات الهجرة السكانية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية: 1992م.
14. أمير فرج يوســف، الهجرة الشــرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق، دار الحديث، القاهرة: 2012م.

ثانيا: المجلات والتقارير والدوريات العلمية
15. مجلة الأمن العام، طرابلس: العدد 51.
16.محضــر الاجتماع الأول لفرق العمل (11)، حول الهجرة العبور المتوســطية المنعقد في فيينا 2004. وزارة الخارجية.
17.قانون رقم (6) لسنة 1987م.